الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يرتفع لـ 49,5 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 94 سنتا ليبلغ 49,54 دولارا بما نسبته 1,9٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط نحو 1٪ نهاية تداولات الأسبوع، وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت عند التسوية 44 سنتا ليصل الى مستوى 54,733 دولاراً، كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي 66 سنتا ليصل الى مستوى 51,50 دولارا.

الموجودات تعادل 210٪ من الناتج المحلي الإجمالي ونموها متواصل في 2016

73 مليار دينار.. أعلى مستوى تاريخي لموجودات البنوك

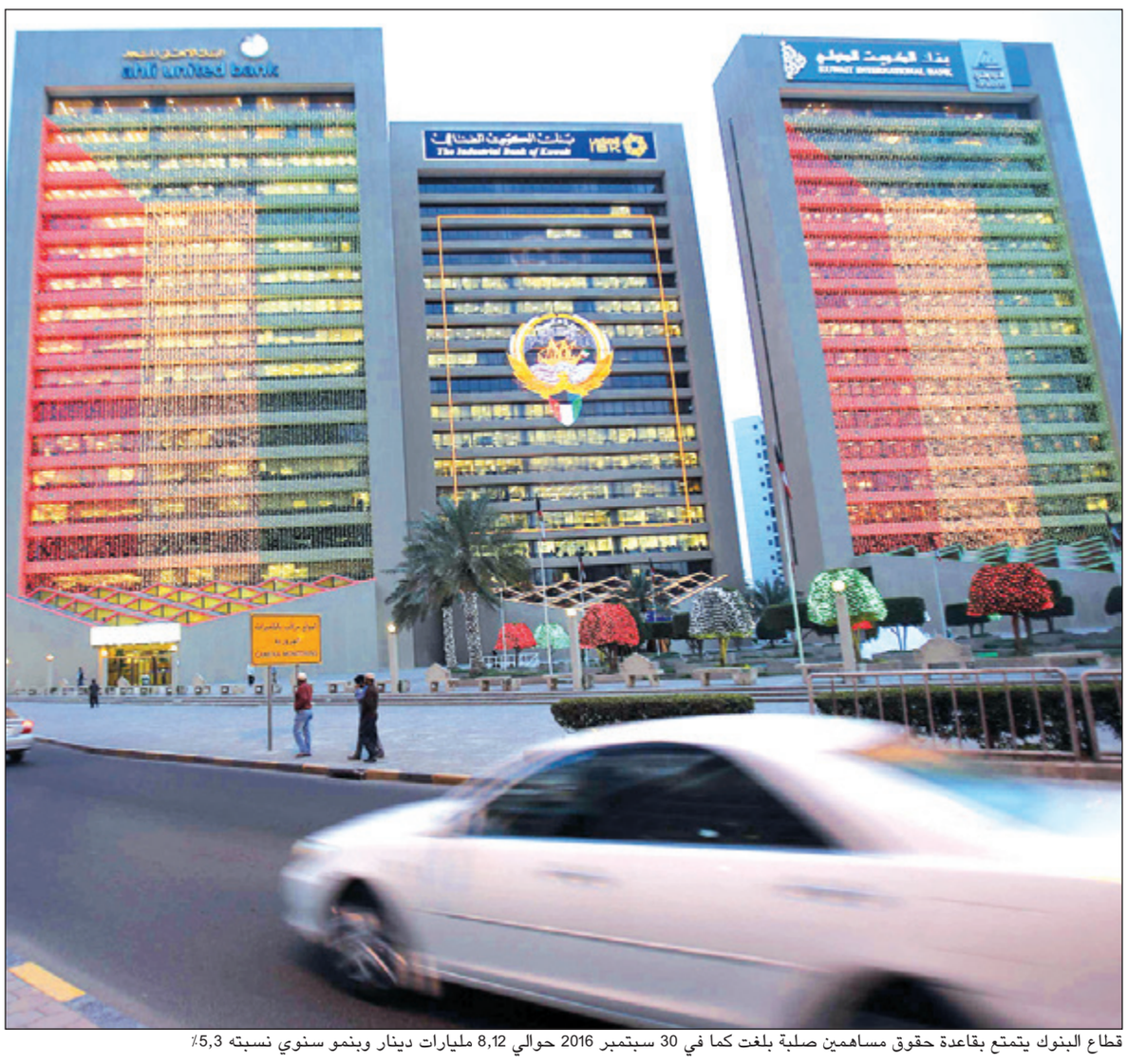
قطاع البنوك يتمتع بقاعدة حقوق مساهمين صلبة بلغت كما في 30 سبتمبر 2016 حوالي 8,12 مليارات دينار وبنمو سنوي نسبته 5,3٪

المحلل المالي

شهدت اسهم البنوك الكويتية المدرجة في بورصة الكويت انخفاضا لأسعارها، وخسائر متوسطة في قيمها السوقية منذ بداية العام الحالي، حيث قاربت الـ 862 مليون دينار حتى منتصف الشهر الماضي.

وتأتي هذه الخسائر نتيجة الأجواء الاستثمارية السلبية التي غلبت على البورصة منذ بداية العام، وتراجع النمو الاقتصادي، وانخفاض أسعار النفط، وشح السيولة في السوق، وابتعاد جزء كبير من المستثمرين الأفراد عن السوق.

وبالإضافة الى اقتناص فرص استثمارية ذات دخل ثابت، أو اللجوء الى الودائع الآمنة، هناك أيضا المخاوف الناتجة عن تراجع سيولة السوق العقاري وأسعار العقارات، حيث ان تعرض البنوك لقروض القطاع العقاري مرتفع نسبيا عند 23٪ من محفظته الائتمانية.

وعلى الجانب الآخر، فهناك عوامل إيجابية تتعلق بأساسيات البنوك وملاءتها المالية وأدائها المالي، حيث بدأ القطاع الاستفادة منها خلال الفترة الأخيرة بارتفاع أسعار أسهمه وانتعاش السيولة والتي قد تستمر في المدى المتوسط لتساهم في تعافي أسعار اسهم البنوك، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

● يتمتع قطاع البنوك الكويتية بقاعدة حقوق مساهمين صلبة بلغت كما في 30 سبتمبر 2016 حوالي 8,12 مليارات دينار وبنمو سنوي نسبته 5,3٪، وبلغت نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي موجودات القطاع نهاية سبتمبر 2016 حوالي 11٪. وهناك تطور كبير في تعزيز قاعدة حقوق المساهمين بالمقارنة مع نهاية 2008، حيث بلغت حينها 4,5 مليارات دينار وبمعدل نمو سنوي مركب نسبته 7,7٪.

● إجمالي موجودات قطاع البنوك الكويتية المدرجة في نمو وتطور مستمر خلال السنوات الماضية حيث ارتفعت في التسعة أشهر الأولى من 2016 بنسبة 3٪ على أساس سنوي لتسجل 73 مليار دينار وتعادل 210٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 وهي عند أعلى مستوياتها التاريخية وفي نمو مستمر منذ نهاية عام 2008 حيث بلغت نهاية تلك السنة 43 مليار دينار مسجلة معدل نمو سنوي مركب نسبته 7٪.

● نمو سوق الائتمان خلال الـ 9 أشهر الأولى من 2016 بالرغم من الأوضاع الاقتصادية غير المناسبة وتشدد بنك الكويت المركزي في تعليماته المتعلقة بمنح القروض الشخصية والاستهلاكية، حيث سجلت محفظة التسهيلات الائتمانية المحلية للبنوك الكويتية نسبة نمو بلغت 7,2٪ خلال الـ 9 أشهر الاولى من السنة وعلى أساس سنوي لتسجل 34,75 مليار دينار كما في نهاية سبتمبر 2016. أما إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك الكويتية المدرجة التي تتضمن القروض المحلية ومحفظة القروض العائدة للبنوك الأجنبية التي تمتلكها البنوك الكويتية فقد بلغ 42,95 مليار دينار بارتفاع على أساس سنوي نسبته 5,8٪.

● يتميز القطاع المصرفي الكويتي بمساحة إقراضية جيدة لمعظم البنوك تتمثل بنسبة القروض الى إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية المدرجة التي بلغ معدلها 71٪ كما في 30 سبتمبر 2016 بالمقارنة مع 90٪ كحد اعلى للنسبة المطبقة على البنوك من قبل بنك الكويت المركزي مما يعطيه قدرة تمويلية تقدر بنحو 11 مليار دينار لتمويل جزء من المشاريع الإنمائية الاقتصادية القادمة والمساهمة في تمويل أي عجز مالي محتمل في ميزانية الدولة.

● لدى قطاع البنوك الكويتية المدرجة قاعدة قوية من ودائع العملاء التي بلغت نهاية شهر سبتمبر 2016 أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 44 مليار دينار ما يعادل 130٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 وبنسبة نمو 4٪ على أساس سنوي بينما إجمالي قاعدة الودائع (ودائع العملاء وودائع البنوك والمؤسسات المالية) بلغ 60,2 مليار دينار وهي تعادل 176٪ من حجم الناتج المحلي لعام 2015. والجدير بالذكر ان إجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية سجل نهاية عام 2008 حوالي 36 مليار دينار، بينما ودائع العملاء كانت عند مستوى 25,7 مليار دينار وهي تسجل معدلات نمو سنوية إيجابية وباستمرار منذ عام 2008.

● بالرغم من الضغوطات الاقتصادية والمالية المتزايدة الا ان القطاع استطاع رفع صافي ايراداته من الفوائد والتمويل خلال التسعة أشهر الاولى من عام 2016 بنسبة 5٪ على أساس سنوي لتسجل 1,272 مليار دينار بالمقارنة مع 1,212 مليار دينار لفترة الـ 9 أشهر الاولى من عام 2015 وبالتالي ارتفع صافي ايرادات التشغيل للقطاع خلال الفترة نفسها بنسبة 2٪ لتسجل 1,764 مليار دينار للـ 9 أشهر الاولى من العام الحالي.

● بالرغم من استمرار حجز المخصصات خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية (أي منذ 2008 وحتى التسعة أشهر الاولى من 2016) التي بلغت حوالي 6,15 مليارات دينار، فإن البنوك الكويتية استمرت في تحقيق صافي الأرباح التي بلغت 4,85 مليارات دينار خلال الفترة نفسها وقد وزعت البنوك منها 2,1 مليار دينار أرباحا نقدية على المساهمين.

● كانت أرباح قطاع البنوك الكويتية المدرجة مستقرة خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الحالية عند 554 مليون دينار بالتزامن مع استقرار حجم المخصصات المحجوزة خلال الفترة نفسها عند 405,5 ملايين دينار ودون تغيير عن الـ 9 أشهر الأولى من العام الماضي ونمو صافي إيرادات الفوائد والتمويل بنسبة 5٪ لتسجل 1,273 مليار دينار.

البنوك تتمتع بقاعدة حقوق مساهمين صلبة بلغت 8 مليارات دينار

11 مليار دينار مساحة إقراضية لدى البنوك لتمويل عجز الميزانية

23 ٪ نسبة انكشاف المحفظة الائتمانية للبنوك على العقار

7 ٪ نمواً بالمحفظة الائتمانية للبنوك في 9 أشهر

862 مليون دينار خسائر أسهم البنوك الكويتية في 9 أشهر

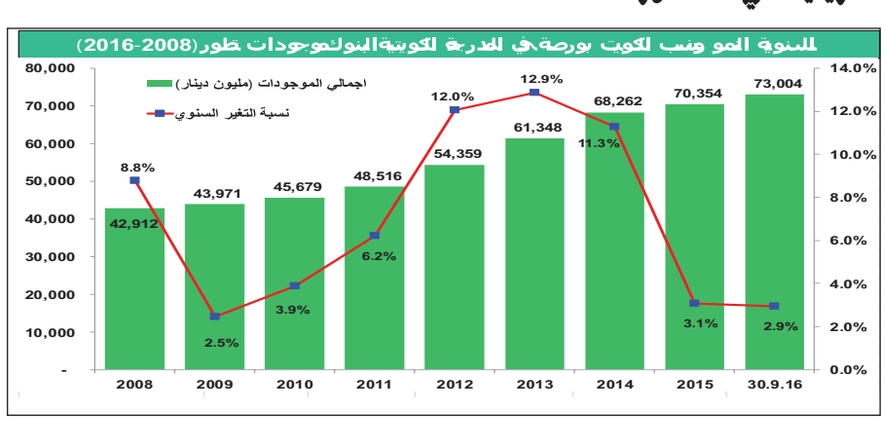

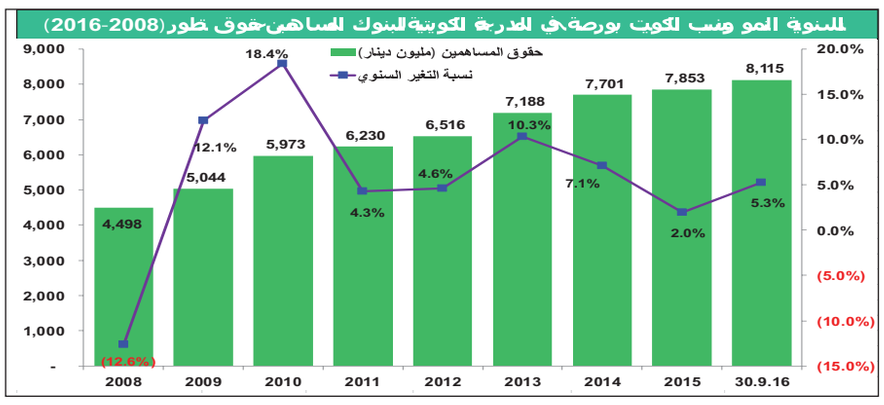

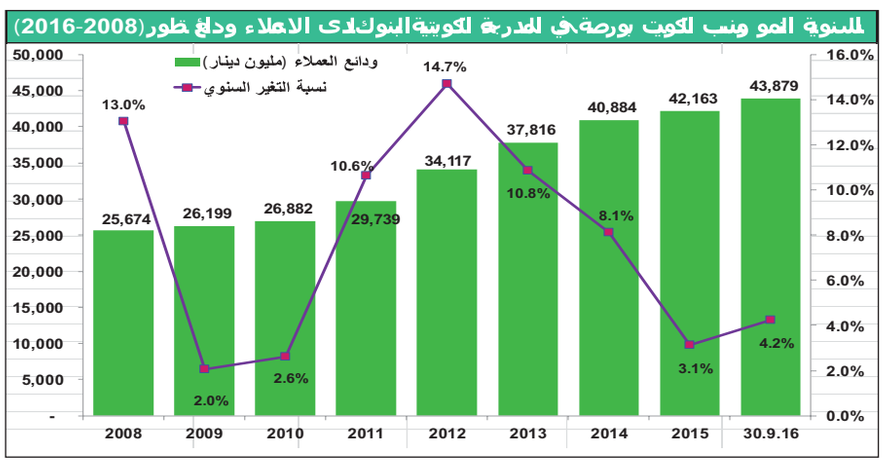

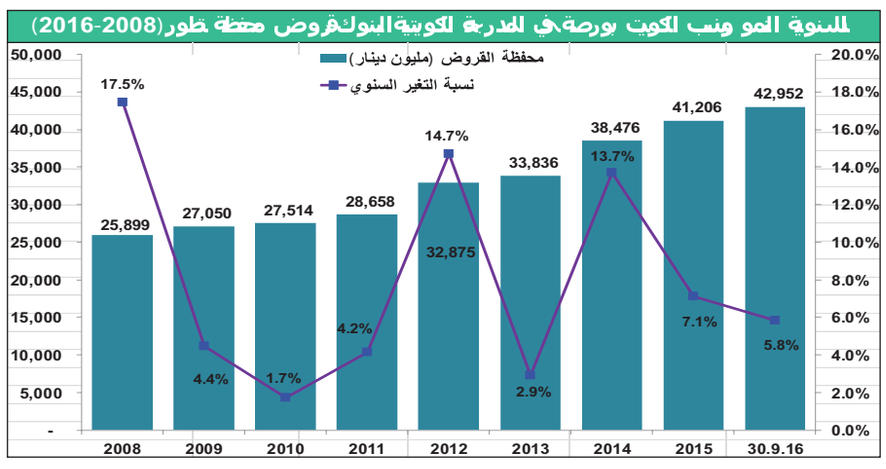

الكويت تحتل المرتبة الثالثة خليجياً

3 آلاف دولار نصيب المواطن من إجمالي الدين

احتلت الكويت مرتبة متأخرة عالميا في نصيب الفرد من اجمالي الدين العام، حيث بلغ نحو 3 آلاف دولار وهي من بين الأدنى عالميا الا ان هذا الترتيب مرشح للصعود خلال الفترة المقبلة مع زيادة وتيرة الاقتراض محليا لتغطية عجز الموازنة ووجود خطط للاقتراض عبر طرح سندات بقيمة 10 مليارات دولار من السوق العالمية.

ووفقا لموقع howmuch المتخصص فإن الكويت وبالمقارنة مع نظرائها الخليجيين تتساوى مع السعودية في نصيب الفرد من اجمالي الدين، فيما تحل سلطنة عمان الأقل في نصيب الفرد من اجمالي الدين عند 1,1 ألف دولار فقط.

وحلت قطر على رأس قائمة الدول الخليجية الأعلى في نصيب الفرد من الدين بنحو 29 ألف دولار تلتها الامارات بنحو 21 ألف دولار والبحرين في المرتبة الثالثة بنحو 15,4 ألف دولار، وتلك الدول زادت من وتيرة اصدار السندات السيادية خلال الفترة الماضية لتلبية طلبات تمويلية وتغطية عجز الموازنة.

وجاءت اليابان على رأس دول العالم من حيث أكبر قدر من الديون التي يتحملها كل مواطن، ويدين كل ياباني بـ 85,694 ألف دولار من الدين العام، وتأتي ايرلندا في المركز الثاني، إذ يدين كل ايرلندي بـ 67,147 ألف دولار من الدين العام.

ويأتي مستوي الدين الكويتي من بين الآمن عالميا، حيث جاء اقل من 30٪ من الناتج المحلي للبلاد، وهي نفس مستويات الدين إلى الناتج المحلى في السعودية، فيما تبلغ مستويات الدين في قطر والامارات بين 30 إلى 60٪ من الناتج المحلي.

وبدأت الكويت اللحاق بدول الخليج للاستدانة من أسواق الدين العالمية لتمويل العجز في ميزانيتها، بعد هبوط في أسعار النفط بأكثر من 50٪. وتعمل الهيئة العامة للاستثمار على الجوانب الفنية والمالية لبدء رالي الاستدانة.

وقفزت نسبة الديون الى الناتج في الكويت فوق 18٪ في 2016، ومتوقع بلوغها 26٪ في 2018، ثم تصل لأعلى مستوياتها في عام 2021 إلى 36٪ بحسب أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي.

وبدأت وتيرة اصدار أدوات الدين العام في الكويت تنمو منذ شهر ابريل وتحديدا مع بداية العام المالي 2016ـ2017 الذي تتوقع فيه وزارة المالية تسجيل عجز في الموازنة بنحو يصل 9,5 مليارات دينار.

وتنوي المالية تمويل عجز موازنة العام المالي 2017/2016 عن طريق اقتراض نحو ملياري دينار من السوق المحلية باستخدام ادوات الدين العام واقتراض بالدولار ما يعادل نحو 3 مليارات دينار بسندات دين وصكوك من الأسواق العالمية بالإضافة إلى سحب 4,5 مليارات دينار من الاحتياطي العام للدولة.

ومنذ ابريل ارتفع رصيد الدين العام بنحو مليار دينار وهي اجمالي إصدارات البنك المركزي من السندات بهدف تمويل عجز الموازنة الكويتية ليبلغ اجمالي اصدارات الدين العام حتى شهر سبتمبر الماضي نحو 2,76 مليار دينار وهي مرتفعة بنسبة 75٪ عن مستوياتها في سبتمبر 2015 والبالغة حينها 1,57 مليار دينار، فيما يبلغ متوسط العائد على إصدارات الدين العام 1,25٪ لأجل عام و1,5٪ لعامين لتصل إلى 3,5 لأجال العشر سنوات.

وتشير التوقعات الى ارتفاع تدريجي في نسبة الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي الكويتي الى 18,3٪ لعام 2016 ومن بعدها الى 26,6٪ عام 2018 وتستمر في الارتفاع الى أعلى المستويات في عام 2021 لتسجل النسبة 36,3٪.

ويذكر ان الحد الأقصى لسقف الاقتراض الحكومي وفقا لقانون الدين العام المعدل في عام 1991 نحو 10 مليارات دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملات الرئيسية القابلة للتحويل.

وسمح القانون بالاقتراض دون التقيد بطرح أذونات الخزانة والسندات لحاملها في السوق المحلية بالإضافة إلى الاقتراض في مختلف الأسواق المالية العالمية طبقا للأساليب وبالأدوات المالية المتعارف عليها دوليا.

مستويات الدين العام حتى الآن بين الآمن عالمياً

قطر الأعلى خليجياً بـ 29 ألف دولار

الياباني يتحمل أكبر قدر من الديون بـ 85.6 ألف دولار

خريطة توضح نصيب الفرد من إجمالي الدين لدول العالم